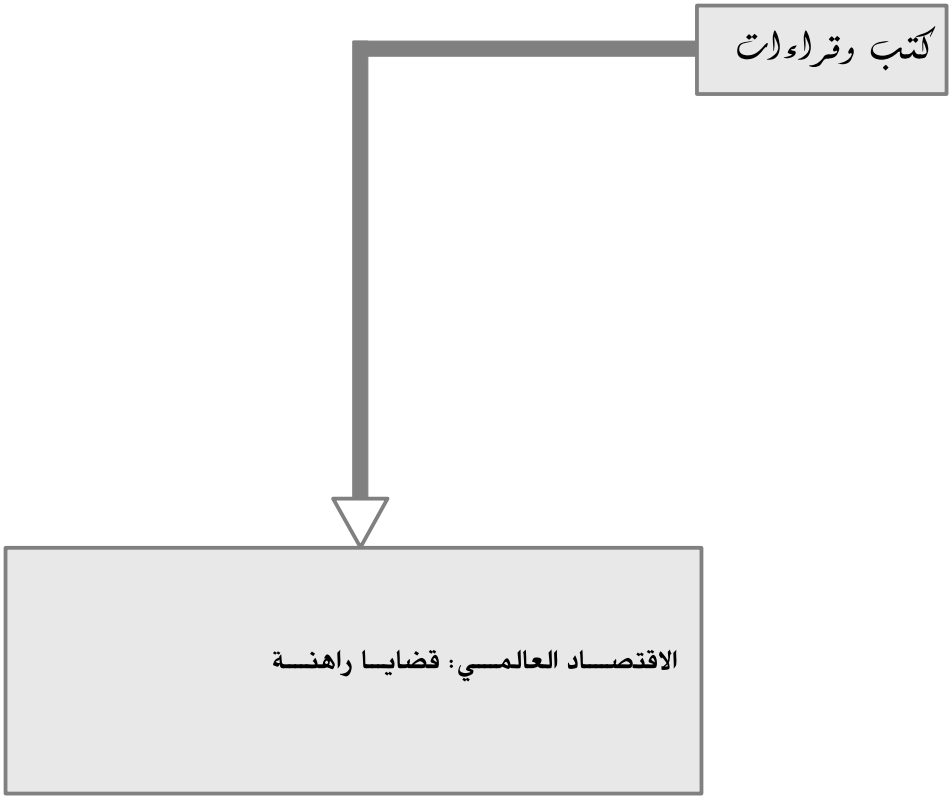
كتب وقراءات
الاقتصـــاد العالمـــي: قضايـــا راهنـــة

عبد الأمير السعد

الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة

تقديم سمير أمين
(القاهرة: دار الأمين؛ مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٦). ١٦٨ ص.

عبد القادر الجبوري
قسم الاقتصاد، جامعة عنابة ـ الجزائر.

تكتسي دراسة د. عبد الأمير السعد الموسومة **الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة** الصادرة أخيراً عن مركز البحوث العربية والأفريقية أهمية استثنائية على المستويين الأكاديمي التنظيري والتطبيقي الميداني.

تتوزع هذه الدراسة على خمسة فصول، فيتناول **الفصل الأول** «قضية البترول والاستراتيجية الأمريكية للطاقة» التي يتطرق فيها المؤلف إلى المستجدات التي عرفتها الصناعة البترولية وعلاقتها بتذبذب الأسعار منذ نهاية القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، ويتوقف عند الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة واندفاع شركاتها العملاقة للسيطرة على منابع البترول في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ويصل إلى استنتاج بأن ارتفاع سعر البترول أو انخفاضه يصبّ في نهاية الأمر في مصلحة الشركات البترولية الأمريكية.

أما **الفصل الثاني**، فيكرس لـ «مقاربة في رؤى الاقتصاد العالمي» من خلال تأصيل نظري لأهم الوقائع الاقتصادية التي عرفها تطور الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن الماضي، وصولاً إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، ويصار إلى طرح بعض الرؤى حول خصوصيات تكوين اقتصاد العولمة في الوقت الراهن مع محاولة لاستقراء الفضاءات الاقتصادية، كما يجري التطرق إلى الرؤية الأمريكية للعولمة المتميزة بنزعة التفرد والهيمنة (القطب الواحد)، وخاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي اللاجدلي في الاتحاد السوفياتي. وترى الدراسة (وهي على حق) أن التعددية القطبية هي النموذج الأمثل لقيام اقتصاد عالمي عقلاني.

يتناول **الفصل الثالث** «قضايا نظرية في العولمة المالية» ويؤكد الدور المهم الذي يؤديه رأس المال المالي في تاريخ الرأسمالية العالمية من خلال اندماج رأس المال البنكي مع رأس المال الصناعي ممهداً لظهور الليبرالية، كما يتطرق إلى أفكار العديد من رجال الاقتصاد حول مراحل تطور رأس المال المالي، والعوامل التي سرّعت في انتشار العولمة المالية، السمة الأكثر بروزاً لاقتصاد العولمة.

ويشير كذلك إلى التداعيات الخطيرة للعولمة المالية على مستقبل اقتصادات البلدان الناشئة من خلال ارتباط الأسواق المالية بالمراكز الكبرى لرأس المال الدولي المندمج مع نشاط الشركات العملاقة العابرة للقارات.

أما **الفصل الرابع**، فيتطرق لـ «جوانب من الأزمات المالية الدولية» التي مسّت العديد من البلدان، انطلاقاً من السوق المالية هونغ كونغ وانعكست على اقتصادات بلدان شرقي وجنوب شرقي آسيا، مروراً بأوروبا (روسيا)، وصولاً إلى أمريكا اللاتينية (حالة الأرجنتين). كما يجري تحديد مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي كانت سبباً وراء اندلاعها منذ نحو عقد من الزمن، بينما تداعياتها ما زالت شاخصة للعيان حتى وقتنا الحاضر. وفي سبيل الوصول إلى فهم أعمق للازمة المالية المشار إليها وتداعياتها الخطيرة على اقتصادات هذه البلدان، فإن هذا الفصل يصيغ مجموعة من الاستنتاجات التي لو استثمرت بشكل مدروس، فإنها يمكن أن تتفادى الوقوع في أتون أزمات مالية محتملة في المستقبل.

ويتطرق **الفصل الخامس** والأخير إلى «الجدل الراهن حول الشراكة الأورو ـ متوسطية» التي أعلن عنها في برشلونة سنة ١٩٩٥، ويجري طرح العديد من التساؤلات والدوافع الكامنة وراء إعلانها، مثل مدى الحاجة الفعلية إلى التعاون بين ضفتي البحر المتوسط، وما هي الجدوى الاقتصادية المتوقعة من تطبيق بنود هذه الشركة.

ويأخذنا هذا الفصل برحلة تاريخية حول نشوء الأسواق الاقتصادية الوطنية من خلال ارتباطها بأسواق الدول الأوروبية في شمالي البحر المتوسط وتبيان إمكانية قطف ثمار المنافع المحتملة التي تبدو أنها ما زالت بعيدة المنال بالنسبة إلى أغلبية أسواق بلدان جنوبي البحر المتوسط، على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على تطبيق بنودها.

ولا يسعنا في الأخير إلا التنويه بهذا الجهد العلمي المتميز لهذه الدراسة، ولا سيما شرح المنهجية العلمية التي التزمها المؤلف عند تحليله جوانب عديدة من قضايا الاقتصاد العالمي، وتحديداً في ما يتعلق بمسار الرأسمالية الليبرالية المعاصرة وتناقضاتها وبما أفرزته من عولمة غير إنسانية مكّنت الشركات العملاقة العابرة للقارات من الاستحواذ على حصة الأسد من فائض القيمة على الصعيد العالمي.

إن الاقتصاد العالمي الراهن تطغى عليه حقاً قيم الليبرالية الجديدة (نيوليبرالزم)، وهي جوهر رأسمالية توسعية عدوانية لا يهمها إلا تحقيق الربح السريع وتسليع وتسويق العلاقات الإنسانية على حساب آمال وتطلعات شعوب العالم المشروعة. إنها ليبرالية متطرفة ترفع في الواجهة شعارات تمجد مبادئ الحرية وقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، بينما تسير في الواقع باتجاه مضاد لهذه القيم التي تنادي بها، وتكرس حالة اللاعدالة بين الشمال والجنوب.

إننا نوصي الأكاديميين والمهتمين

بدراسة مشاكل الاقتصاد العالمي بقراءة هذه الدراسة المهمة، ففيها الكثير مما يمكن تعلّمه، وعلينا أن نتذكر باستمرار أن العلم يعني التعلّم.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأفكار التي وردت في هذه الدراسة ليست نهائية، وليست حاسمة أمام النقاش والتأمل، وهو ما ذهب إليه المؤلف في مقدمته، ولكن لا بد من التأكيد أنها تعتبر لبنة جديدة في صرح المعرفة تضاف إلى رصيد المكتبة الجزائرية، كما نتمنى لزميلنا د. عبد الأمير السعد نجاحات مستقبلية على درب البحث العلمي الذي لا نهاية له ■

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

فرنسا والوحدة العربية
١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠

د. علي محافظة

يندرج الهدف الرئيسي لهذا الكتاب في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية.

وقد سلّط المؤلف، في دراسته هذه، الضوء على مواقف وسياسات فرنسا (١٩٤٥-٢٠٠٠) المناهضة للوحدة العربية، والتضامن العربي. فرصد، بوضوح، مساعي السياسة الفرنسية الرامية إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي بمختلف الأساليب؛ حيث كانت ترى في كلّ مشروع للاتحاد العربي، بدءاً من جامعة الدول العربية، خطراً على مصالحها ونفوذها.

وفي مدخل شمولي، وفصول أربعة متخصصة، عالج المؤلف الأكاديمي الدكتور علي محافظة: أثر الحرب العالمية الثانية في موقف فرنسا من الوحدة العربية، والدور الفرنسي في مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية، وأثر ذلك في موقفها من الوحدة العربية، إن في المشرق العربي (١٩٥٠-١٩٦٢) وإن في المغرب العربي (١٩٤٥-١٩٦٢)، وموقفها من مشاريع الوحدة العربية عموماً، في المرحلة الممتدة من ١٩٦٢ إلى العام ٢٠٠٠.

٤٧١ صفحة
الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها